وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

الاقتصاد العراقي بين الأزمات الاقتصادية وإدارة استخدام الموارد

The Iraqi economy between economic crises and resource use management

م.د. قصي جاسم محمد	أ.م.د. زياد عزالدين طه
Qusai Jassim Muhammad	Ziyad Ezzedine Taha
qusayj39@tu.edu.iq	ziad2015@tu.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت	كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت
07723457005	07706699632

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى بيان وضع الاقتصاد العراقي بين الأزمات الاقتصادية وإدارة استخدام الموارد، واتضحت مشكلة البحث من خلال ما هو تأثير الأزمات على الاقتصاد العراقي وهل استطاع الاقتصاد العراقي من اجتياز تلك الأزمات ، وكيف تمت إدارة استخدام الموارد من أجل إنعاش الاقتصاد العراقي؟ وكانت أبرز الاستنتاجات هي: بإمكان الاقتصاد العراقي أن يعتمد على مصادر متعددة للدخل ومن أبرز المصادر التي بالإمكان أن يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في سبيل إنعاشه هي: المنافذ الحدودية، الضرائب، الزراعة، الصناعة، السياحة لا سيما السياحة الدينية ، وغيرها كثير من المصادر، وكانت أبرز التوصيات هي: ضرورة حتمية على الاقتصاد العراقي أن لا يكون اقتصاد ريعي 100 % اي يجب أن لا يكون اقتصاد يعتمد على مصدر واحد لواردات الدولة وهذه مشكلة يجب أن تعالج وأن يضع لها حل.

Abstract:

This research aims to explain the status of the Iraqi economy between economic crises and resource use management. The most prominent conclusions were that the Iraqi economy can rely on multiple sources of income. Among the most prominent sources that the Iraqi economy can rely on in order to revive it are: border crossings, taxes, agriculture, industry, tourism, especially religious tourism, and many, many other sources. The most prominent recommendations were: It is imperative that the Iraqi economy not be a 100% rentier economy, that is, it should not be an economy that depends on a single source of state revenues, and this is a problem that must be addressed and a solution must be developed for it.

المقدمة:

لا تعد الأزمات الاقتصادية والمالية ظاهرة حديثة بأي حال من الأحوال، بل أنها تخضع في كثير من الأحيان لنفس القوى التي طالما مارست تأثيراتها في مختلف الأزمات، غير أنه يبدو بالفعل أن الابتكارات المالية وزيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية خلال العقدين الماضيين من القرن السابق قد أضاف بعض العوامل والمخاوف الجديدة لدرجة أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في أوجه الشبه بين تلك الأزمات إلا أن تلك التي وقعت في السنوات الأخيرة

قد اختلفت عما سبقتها في الوقوع في نواح هامة، ويمكن لنا القول أن انتشار الأزمات وآثارها المعدية قد بدا أكثر وضوحا وأبعد أثراً عن ذي قبل.

تعد الموارد أحد أهم مفاتيح التنمية، حيث أن وضع سياسات ملائمة ومحكمة لاستغلالها أحسن استغلال يعني بالضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ميزان المدفوعات وأسعار الصرف وتخفيض البطالة والفقر .... الخ، لذا يجب أن تكون هناك إدارة على قدر المسؤولية لاستخدام هذه الموارد .

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولا: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن الأزمات الاقتصادية وخاصة العالمية لها العديد من الآثار السلبية تحديداً على الاقتصادات النفطية وخاصة الاقتصاد العراقي لأنه أكثر هذه الدول اعتماداً على هكذا مورد. وتتضح مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي الاتي: ما هو تأثير الأزمات على الاقتصاد العراقي وهل استطاع الاقتصاد العراقي من اجتياز تلك الأزمات ، وكيف تمت إدارة استخدام الموارد من أجل إنعاش الاقتصاد العراقي؟

ثانياً: أهمية البحث

تظهر أهمية البحث الحالي في انه تناول الاقتصاد العراقي من حيث الأزمات الاقتصادية في إطار إدارة استخدام الموارد ، لذلك فإن أهميته تظهر من خلال المتغيرات التي تتناولها من جهة، ومن نوعية المشكلات التي تم طرحها من جهة أخرى. يمكن تلخيص ذلك في أنه تناول البحث لأحد الموضوعات البحثية المهمة في القطاع الاقتصادي وهو الأزمات الاقتصادية الذي أصبح من المواضيع المثيرة للاهتمام نظراً لما يشهده العالم من أزمات متعددة ومتنوعة ومتشعبة. وتعد مواجهة الأزمات الاقتصادية أحد أولويات السياسة الاقتصادية لتحقيق إدارة استخدام الموارد بالشكل الأمثل، وهذا لما تلعبه من دور في زيادة الإنتاج ورفع المستوى المعيشي، أن الموارد هي المخزون الإستراتيجي لأي عملية تنموية فهي المحرك الرئيسي لها.

ثالثاً: هدف البحث

بناءً على المشكلة التي تم تحديدها في أعلاه يهدف البحث إلى التحقق من فرضيته التي تنص على أن الأزمات الاقتصادية وخاصة العالمية لها من الآثار السلبية الكبيرة على الاقتصاد العراقي، وكيف لتلكأ إدارة الموارد دور في ترك هذه الأزمات آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

1- إن الأزمات الاقتصادية وخاصة العالمية لها من الآثار السلبية الكبيرة على الاقتصاد العراقي وتحديداً يعد أكبر هذه الآثار هو ما تتركه هذه الآرمات من أثر سلبي على قطاع النفط وبالتالي الموازنة العامة في العراق .

2- هنالك تأخر في كيفية إدارة هذه الموارد وبالتالي ينعكس ذلك على عدم استثمارها الاستثمار الأفضل.

خامساً: هيكلية البحث

انطلاقاً من فرضية البحث وتحقيقاً لأهدافه وتحقيق فرضياته فقد تم تقسيم هذا البحث إلى اربعة مباحث، اذ تناول المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث، في حين تناول المبحث الثاني نبذة عن الاقتصاد العراقي، فضلا عن الأزمات(الاقتصادية – المالية – الخارجية ذات التأثيرات الاقتصادية)، بينما تضمن المبحث الثالث إدارة استخدام الموارد، وقد اختتم البحث بالمبحث الرابع الذي تناول أهم الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الثاني

الاقتصاد والأزمات

أولا: نبذة عن الاقتصاد العراقي

من المتعارف عليه للجميع هو أن الاقتصاد العراقي هو من أكثر الاقتصادات التي يطلق عليها بالاقتصاد الريعي، ويقصد باقتصاد الريع اعتماد بلد ما في انتاجه وصادراته على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض (كالنفط)، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد على الميزان التجاري، لذلك هو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، ونجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة من جراء صادرات هذا البلد من المورد النفطي وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع الأجور واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمار هكذا أموال في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصاً للعمل إضافة إلى مساهمتها في تنويع الدخل والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو مرهوناً بتطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد داخلياً وخارجياً، كما يشخص الاقتصاد الريعي بأنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط المملوك كليا (الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات) للدول، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى الموازنة العامة، وهذا ما يبقي هكذا اقتصاد في دائرة الخطر الاقتصادي المتمثل بتمويل الموازنة العامة(**ياسر، 2013: 4**) . ويمكن التوضيح أكثر واختصار واقع الاقتصاد العراق بالجداول والأشكال البيانية الآتية:

الجدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق وتطوره خلال المدة (2003–2018)(مليون دينار)

السنوات	قطاع النفط	القطاعات الأخرى	الناتج المحلي الإجمالي
2003	20,349,772	9,236,016	29,585,788
2004	30,808,541	22,426,817	53,235,358
2005	42,379,784	31,153,814	73,533,598
2006	53,051,314	42,536,640	95,587,954
2007	59,018,094	52,437,719	111,455,813
2008	87,166,401	69,859,660	157,026,061

130,643,200	74,645,152	55,998,048	**2009**
162,064,565	89,159,565	72,905,000	**2010**
217,327,107	102,070,684	115,256,423	**2011**
254,225,490	127,789,890	126,435,600	**2012**
273,587,529	148,013,629	125,573,900	**2013**
266,332,655	149,392,555	116,940,100	**2014**
194,680,971	129,486,931	65,194,040	**2015**
196,924,141	129,523,925	67,400,216	**2016**
225,722,375	137,057,562	88,664,813	**2017**
251,064,479	133,208,136	117,856,343	**2018**

المصدر : طالب، زياد عزالدين طه ، العلاقة التضادية بين الهشاشة المالية والحيز المالي وانعكاسها على تمويل الموازنة العامة في العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2020 ، ص 97 .

الجدول (2)طبيعة الإيرادات العامة الفعلية في العراق خلال المدة (2003 – 2018) / نسبة مئوية

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	إيرادات أخرى
2003	98.592	0.033	1.374
2004	98.897	0.484	0.618
2005	97.571	1.215	1.212
2006	95.622	1.210	3.167
2007	96.722	3.206	0.070
2008	87.487	3.617	8.895
2009	88.465	6.037	5.496
2010	85.684	2.142	12.173
2011	86.729	1.354	11.916
2012	97.874	1.928	0.196
2013	97.600	2.212	0.187
2014	92.110	1.788	6.100
2015	77.196	3.031	19.772
2016	81.359	7.097	11.542
2017	84.141	8.144	7.714
2018	89.725	5.335	4.939

المصدر : طالب، زياد عزالدين طه ، العلاقة التضادية بين الهشاشة المالية والحيز المالي وانعكاسها على تمويل الموازنة العامة في العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2020 ، ص 139 .

وفي الوقت الحالي فأن أغلب ايرادات الميزانية العامة للدولة العراقية معتمدة في الأغلب والنسبة العظمى على الإيرادات النفطية، والشكل الاتي يوضح متوسطات نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2003 – 2018) / نسبة مئوية

الشكل (1)

متوسطات نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والضريبية والأخرى في الإيرادات العامة

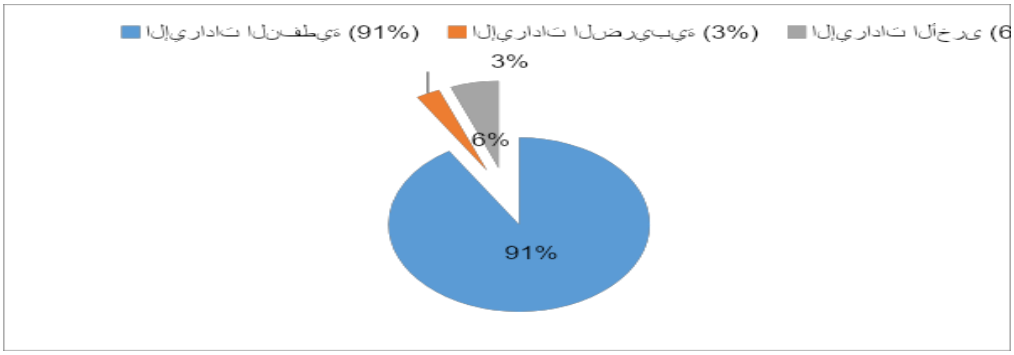

في العراق خلال المدة (2003 – 2018) / نسبة مئوية

المصدر : طالب، زياد عزالدين طه ، العلاقة التضادية بين الهشاشة المالية والحيز المالي وانعكاسها على تمويل الموازنة العامة في العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2020 ، ص 140 .

ثانياً: الأزمات (الاقتصادية – المالية – الخارجية ذات التأثيرات الاقتصادية)

توجد عدة تعريفات للأزمة باتجاهاتها المختلفة (الاقتصادية – المالية – الخارجية ذات التأثيرات الاقتصادية)، ولعل من أهمها التعريف الذى يرى أن الأزمة هى : نقطة حاسمة تتعرض لها الدولة نتيجة تغير ما في بيئتها الداخلية أو الخارجية، بما يترتب عليه تهديد المفاصل والاسس والأهداف الأساسية التي تسعى إليها في ظل عدد من الضغوط الناجمة عن محدودية الوقت المتاح للتصرف واعتبارات المفاجأة التي تحيط بها، وتقوم الأزمة على العديد من العناصر، كما أنها تتسم بالعديد من الخصائص والسمات وتمر بالعديد من المراحل، وفى ظل هذا التعدد في العناصر والخصائص والمراحل تتعدد أنواع الأزمات **(الشراح، 009 : 2 – 3)**. من ناحية أخرى يختلط مفهوم الأزمة بغيره من المفاهيم المرتبطة به، ومرد ذلك إلى تداخل بعض هذه المفاهيم (الكارثة، المشكلة، الصراع، التهديد، النزاع، والحادث) مع مفهوم الأزمة نظراً للتقارب الشديد حيث تشترك جميعها في سمة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة وإلى إدارة الأزمة، فالأزمة في ضوء العناصر المتقدمة تعرف أنها حدث كبير لا يمكن التنبؤ به، ويؤدي إلى خلل وتهديد للمصالح ويحتمل أن يكون له نتائج سلبية وأن مواجهته تتطلب اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظل محدودية المعلومات، وبناءً على ذلك تتحدد عناصر الأزمة بالآتي :

1- إنها حدث مفاجئ .

2-إنها تهدد مصلحة قومية .

3- إن مواجهة الأزمة يتم في أضيق وقت وبإمكانيات محدودة .

أما من الناحية الاقتصادية فتكاد تكون الأزمات صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، فقد أجمعت أغلب المدارس الفكرية التي ظهرت في العالم الرأسمالي على حقيقة أساسية، ألا وهي أن النظام الرأسمالي مجبول على الأزمات الدورية التي تتتابه بين مدة وأخرى، ويمكن القول إن الخاصية المميزة في مجال دراسة الأزمات الاقتصادية هي الاختلاف الجذري

بين المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب الأزمة وتحديد الحقل أو الطور الذي تندلع فيه في عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، وهنا يمكن تمييز اتجاهين أساسيين هما(**البكري، بلا تاريخ: 4 –6**).

- الاتجاه الأول : يعتبر الأزمات تعيق النشاطات الطبيعية في الاقتصاد وبذلك فأنها بمثابة خلل بنيوي.
- الاتجاه الثاني : ينطلق هذا الاتجاه في تفسيره الأزمة من فكرة أن النظام الاقتصادي يبدأ في الحركة والنمو ولكن بصورة تقلبات دورية ترجع أسبابها إلى عاملين ، الأول: ظهور ابتكارات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، والثاني : نشاط حركة الائتمان لتمويل هذه الابتكارات وبذلك فأن حدوث الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي هو بمثابة نشاط طبيعي .

أما الأزمة المالية فيمكن أن نعرفها على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الحقيقية .

ويمكن أن نستعرض هنا بالتعداد أهم الأزمات (الاقتصادية – المالية – الخارجية ذات التأثيرات الاقتصادية) ذات الانعكاسات العالمية وخاصة اتجاه اقتصادات الدول المماثلة للاقتصاد العراقي من حيث التعريف بها بالتعداد وحسب التسلسل الزمني لها والتعريف بآثار أهمها (كأزمة الرهن العقاري) ، وكما يأتي :

أولا : أزمة الكساد الكبير .

ثانياً : أزمة يوم الإثنين الأسود .

ثالثاً : أزمة المكسيك 1994–1995 .

رابعاً: الأزمة المالية في دول جنوب وشرق آسيا 1997 .

خامساً : الأزمة المالية العالمية لعام 2008 (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية).

سادساً : الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) 2019 .

ويمكن أن نتناول في أدناه آثار أهم هذه الأزمات على الاقتصادات العالمية وخاصة النفطية ومنها العراق كالأزمة المالية العالمية عام 2008(**الشراح، 2009: 21 – 22**) (**الأسكوا، 2009: 4 – 5**)(البكري، بلا تاريخ: 17) :

1– شهدت بورصة نيويورك خسائر فادحة وانخفض مؤشر داوجونز وغيره من المؤشرات الرائدة على نحو غير مسبوق وهو الأمر الذى حطم فيه الاضطراب المالي الأمريكي ثقة المستثمرين في سلامة الاقتصاد .

2– الانهيار الأول للبورصات تبعه انهيار للكيانات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى وفقا لنظرية الدومينو .

3– انعكست أزمة الائتمان على تراجع معدلات النمو في كثير من الدول المتقدمة وأولها أمريكا.

4– مما زاد من خطورة الأزمة المالية الراهنة أن آثارها لم تقتصر على البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية بما في ذلك البورصات، وإنما أصبح واضحا أنها تهدد اقتصاديات الدول ذاتها المتقدمة والنامية على السواء، مما هدد العالم بحدوث حالة من الركود الاقتصادي، وقد أعلن المسئولون في الولايات المتحدة أنها قد دخلت فعلا في حالة الركود

الاقتصادي، الأمر الذى بدأ ينعكس على شركات الإنتاج الكبيرة (مثل صناعة السيارات) وعلى الصناعات المتوسطة والصغيرة على السواء .

5- الانعكاس أصبح واضحاً من حيث أن هنالك دول كبيرة تعتمد في نشاطها التصديري (وخاصة النفطية وفي مقدمتها العراق) على الاقتصاد الأمريكي وقد انتقل الأثر السلبى الحاد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلك الدول نتيجة ضعف الطلب الأمريكي على صادرات تلك الدول المتمثل بالطلب على الطاقة (النفط الخام) .

6- خلاصةً لآثار هكذا أزمات خاصة على الاقتصاد العراقي يمكن القول أن الأزمة الأميركية مثلاً قد انعكست على معظم اقتصادات دول العالم حتى أنها أصبحت تلقب بالأزمة العالمية، وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها تأثرت بهذه الأزمة وأن مدى تأثر الدول العربية أعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية العالمية بين الدول العربية والعالم الخارجي، وفى هذا الإطار يمكن القول أن هذه الاقتصادات وخاصة النفطية عدت أكثر الدول المتضررة من هذه الأزمة وذلك لأن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيس للدخل الوطني إذ يوفر 80 % من عائداتها ، وقد كانت أهم صورة لآثار هذه الأزمة هي انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة لانخفاض الطلب عليه من قبل الدول الصناعية الكبرى وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض الطلب على منتجات تلك الدول وبالتالي إغلاق الكثير من المصانع وخفض إنتاجية المصانع الأخرى الأمر الذي أدى إلى تقليل طلب تلك المصانع على الطاقة فنجد أن أسعار النفط انخفضت من حوالي 147 دولارا للبرميل في شهر تموز 2008 إلى أقل من 40 دولارا للبرميل الواحد في نهاية كانون أول من نفس العام، أي انخفضت بنسبة 72%، ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد أثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول وفي مقدمتها العراق .

المبحث الثالث

إدارة استخدام الموارد

أولا : مفهوم الموارد :

هي عبارة عن الموارد الموجودة في البيئة وتتكون من صنع خالقها وليس للإنسان أن يصنعها مثل النفط والغاز والمواد الخام ولكن يتم اضافة بعض العمليات عليها لتحويلها إلى مورد اقتصادي وهى عمليات تحويلية لإضفاء القيمة المضافة عليها مثل النفط يتم استخراجه كمادة أولية وإجراء عمليات التكرير فينتج عنه بنزين وبقية مشتقاته ولا يكتسب صفة الاقتصادية إلا إذا كان هناك طلب علية **(مندور واخرون، 2018: 352)**،

وكذلك هي الموارد التي يعتمد عليها الإنسان في حياته ويتأثر بها ويؤثر فيها، وهي إجمالي الموارد المكونة للبيئة بما في ذلك الكتلة والطاقة والأشياء البيولوجية والأشياء الحية التي تسمى بالرصيد العام**(صالح، 2018: 9)**، وايضاً عرفت بأنها كافة العناصر الموجودة في الطبيعة، سواء في الهواء، أو الماء، أو التربة، أو النباتات، وتعدّ جزء من أجزاء الحياة الرئيسية، والتي يعتمد عليها الإنسان بشكل مباشر في الحصول على العناصر الأساسية الخاصة بالبقاء على قيد الحياة، من طعام، وماء، وهواء خلقها الله سبحانه وتعالى حتى تكون وسائل تساعد على استمرار الحياة على الكرة الأرضية**(عبد الحسن، 2014: 8)**،

ثانياً: أهمية الموارد

للموارد على اختلاف انواعها واشكالها وصورها أهمية كبيرة وقصوى يمكن ذكر أبرزها **(لاشين، 2017: 12) (ناصر، 2016: 15)** :

1- تعد الموارد حجر الأساس الذي انبثقت منه أهمية الجوانب الأخرى من الموارد، فالموارد ضرورية لموارد الثروة البشرية من أجل الانتفاع بها وبناء حضارة الإنسان .

2- تعد الموارد عنصراً مهماً جداً في تقدم وتطور الإنسان حيث يتوقف أساساً على الموارد التي تلبي مطالبه وتشبع الكثير من رغباته واحتياجاته .

3- لا يمكن تحقيق أهداف أي تخطيط اقتصادي دون معرفة واستيعاب للموارد الموجودة بالمنطقة ومعرفة كيفية استغلالها .

4- تساعد الموارد في تحديد معدل دخل الفرد ومستواه المعيشي في الدول والأقاليم إلى حد كبير على ما تمتلكه من الموارد كماً ونوعاً .

5- أن الموارد ترتبط بالأرض فهي عبارة عن موارد توجد على سطح الأرض أو في عمقها من بحار ومحيطات وأنهار.

ثالثاً : الآليات الأساسية لاستخدام الموارد

إن الآليات الأساسية لاستخدام الموارد تصدر من ثلاث مجالات للمعرفة: المجال البيئي والاجتماعي والاقتصادي هذين الأخرين غير منفصلين عن طرق أخذ القرار التي تحكم الأنشطة البشرية وتكون الآليات الأساسية للاستخدام من خلال**(رياض، 2011: 53-55)** :

1- المقاربات النظرية تعد المقاربات النظرية كحد أهم الآليات الأساسية لفهم حركية وتنوع الموارد من جهة، وطرق المحافظة عليها من جهة أخرى، وتكون هذه المقاربات النظرية من خلال العناصر الأتية:

أ- التنوع وعدم اليقين بالنسبة لعالم الاقتصاد، أن مفهوم الموارد المتجددة وغير المتجددة مرتبط بوجود أسواق، وكذا عوامل خارجية، بطبيعة الحال يحلل الاقتصادي الموارد من خلال أهداف التنمية المستدامة ويعتبره كقضايا السوق عن طريق آلية السوق هذا المفهوم الذي يرجع بحد ذاته إلى طبيعة الملكية الخاصة أو الجماعية، وكذا بطبيعة التنافس على الموارد، وأيضا يرجع إلى قيمة الموارد، لكن عناصر الإرث الطبيعي وتأسيس قيمة لهذا الإرث يحل مشاكل منهجية كثيرة. أن الموارد المحولة الملكية تعد قابلة للتعديل عن طريق السوق من خلال سوق الحقوق، حق الوصول إليها أو استخدامها وكذا حقوق تلوثها عن طريق أنظمة ضريبية معروفة بأن لديها أثر رجعي وتضمن فائدة المالك الجماعي، ففي مجال الصيد البحري الوصول إلى التفكير حول منحة حقوق الوصول للموارد يوجد قيد البحث في عدة بلدان والحصص النسبية الفردية القابلة للتحويل والتي تمنح مالكها تقريبا ملكية للموارد. أن تعديل نسب الاستثمار يستدعي وسائل متعددة منحة حقوق الوصول للموارد أو الكمية وضع ضرائب، حضر تقنيات الاستثمار أو التحكم في الأسعار، هذا التعديل وآثاره المتناوبة الاقتصادية والحيوية للوسائل المتوفرة منحت للتنمية نماذج حيوية – اقتصادية جداً متطورة. أن اقتصاد الموارد يقوم على فرضية أن كل مورد مشترك هو ذو وصول حر وأن حركية الوصول الحر يؤدي إلى نفاذ هذه الموارد، نستنتج من ذلك أن التملك الخاص للموارد يسمح بدوامه وذلك بالسماح بتعديله عن طريق آليات السوق.

ب- الثبوت التشبيهي: أن النظم البيئية المستثمرة معقدة، لأن تغيير عنصر من عناصرها يؤدي إلى تغيير وتعديل حركة النظام في المجموعة، فالتعقيد يكمن في البنى التي تربط فيما بينها عناصر النظام وفهمه لا يمكن أن يكون كنتيجة للملاحظة فقط لكن النتيجة الجزئية لمقارنات بين وضعيات مختلفة، أن كانت المقاربة التجريبية هي أساس بحث مخبري فهي لا تسمح حسب المعلومات الحالية بالأخذ بعين الاعتبار وضعيات لا يمكن لتعدد العوامل التي تتفاعل فيما بينها أن كل الأشياء متساوية.

ج- الحركية وعدم اليقين: إن استثمار الموارد خاضع لاختلافات قوية ومحكومة بعدم اليقين، أن تحليل ظواهر الاختلاف وعدم اليقين تكون بطريقة هشة، فالبحوث الحالية تتطلع إلى حذف أثارها والتحكم فيها أكثر من فهمها، وذلك عن طريق إدخال متغيرات احتمالية في نماذج تبقى دائما ذات ثبوت تشبيهي وهذا صحيح أيضا بالنسبة لعلماء الأحياء والاقتصاديون، فالتنوع القوي في استثمار الموارد يصعب التنبؤ به انطلاقا من معلومات قديمة، فصعوبة التنبؤ بالصفة الطبيعية والمتجددة للموارد المستثمرة وكذلك مرتبط بتنوع الشروط الاقتصادية للاستثمار، التنبؤ يصبح أقل صدفة عندما يكون الإنتاج عن طريق تصنيع الأوساط والفصائل المستثمرة، أن التنوع البيولوجي لوحدات الصيد والسلوكيات العابرة (النفعية) للصيادين تترجم محاولات تكيف لهذه التنوعات الحيوية الأكثر منه اقتصادية .

2- طرق التملك والتوزيع: أن طرق التملك وتوزيع الموارد الموجودة غير معروفة بعد وذات هدف أساسي للتسيير المستقبلي للموارد المتجددة، واحد من أسباب عدم المعرفة النسبية ناتجة عن خلط عن الباحثين لمفهوم المورد المشترك والوصول الحر، وكذلك تحليل نظم التعديل وآثارها الاقتصادية تعود من جهة لاقتصاد الموارد ومن جهة أخرى للاقتصاد المؤسساتي وكذلك تحليل طرق أخذ القرار في تمشية القطاع وخاصة على مستوى الإنتاج حيث تولد الاتفاقات بين الفوائد الجماعية شروط تسيير في الواقع، حسب المنطق المراد توضيحه. أن الاهتمام بطرق التسيير الملاحظة سواء كانت مبنية على رأي علمي أو على التقاليد والعادة، حيث تتدخل كحد لقصة قرن من العلاقات بين علوم الطبيعة والموارد والبيئة السياسية الاقتصادية والتي شهدت تتابع الاتفاقيات حول عدم نفاذية الموارد والمحافظة عالموارد لترشيد للمخزونات وكذلك التسيير الحيوي الاقتصادي. ويمكن أن نؤشر طرق التملك والتوزيع من خلال:

أ- عدم النفاذية: إلى غاية بداية القرن التاسع عشر، اتفقت المجموعة العلمية حول عدم نفاذية مخازن الصيد، فالحرص على حرية الصيد والنظم المحلية للتسيير ستعد كحواجز لهذه الحرية، هذه الفترة متميزة بالمذهب الاقتصادي (أتركه يعمل) والفكر العلمي يتفق مع الفترة الاقتصادية أو السياسية التي سيطرت على حياة النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ب- المحافظة على الموارد: منذ بداية القرن التاسع عشر، تغيرت الأمور وقبلت فكرة (نفاذية الموارد)، وعلى هذا الأساس تطور العلوم الخاصة بهذا المجال، وقد انشئ المجلس الدولي لأستثمار البحر (CIEM) سنة 1904، أما البحوث فقد أصبحت طبيعية وتكنولوجية إلى غاية الحرب العالمية الثانية. ويهدف التسيير إلى المحافظة على المورد بمعايير تقنية.

ج- التسيير غير المتوقع أن الطرق الحالية لتسيير الصيد كانت لها نتائج هامة لمساهمتها في الحفاظ على الموارد على الرغم من نقص تسييرها الملائم ونذكر منها:

- إن تسيير الموارد يوجد على واجهة ذات اختلافات طبيعية واختلافات اقتصادية واجتماعية وسياسية، أن الأمر يتعلق أكثر بتسيير الموارد منه باستثمار هذه الموارد.

- إن حركية الموارد محكومة بحركية البيئة التي لا يمكن التحكم الجيد فيها، وهي محكومة أيضا بظروف الوصول وتقسيم الموارد التي يمكن أن نؤثر عليها.
- مستقبل هذه الاستثمارات غير أكيد والتنبؤ به قليل.
- عدد كبير من الباحثين توصلوا إلى التفكير بأن التسيير المستقبلي يجب أن يكون مكيف، اذ ليس المهم أن نرجع الموارد إلى حالة سابقة (المعكوسة)، لكن المهم هو التكيف مع تنوع واختلاف النظم، ولهذا من المهم فهم القوانين التي تتحكم في هذا التنوع ويتعلق الأمر أكثر بالتنبؤ من أجل التحكم التسيير غير المتوقع، مع العلم أن هذا النوع (التنبؤ) منه اجتماعي، اقتصادي، سياسي أكثر منه طبيعي.

هـ- تصنيع الأوساط وزراعة الفصائل النباتية: أن التنمية الزراعية توافق إدراك آخر للموارد، إدراك مفهوم تصنيع متنامي للفصائل والأوساط، وهي توافق إرادة البشر في حفظ آثار التنوعات الطبيعية عن طريق مراقبة متنامية للموارد (اختيار) وشروط إنتاج إصلاحات وتصنيع الأراضي، فالتطور الحاصل من المحراث ومن حرق العشب إلى المعالجات الوراثية وإلى الزراعة خارج الأراضي تشكل انفصال تدريجي عن البيئة أكثر منه تحكم متنامي للبيئة. نفس الطريقة تميز الزراعة المائية بالاعتماد على إحداث تطور في زراعة البحار بفصل الفصائل وشروط الإنتاج الخاص بالوسط البحري، فالزراعة المائية تصبح بذلك كثيفة وفي وسط مراقب، فالتصنيع يشكل طريقة تسيير أكثر تطوراً والتي تعرف ظروف نجاح نموذجية، رغم اتجاه تاريخي لمراقبة عدة نظم بيئية، يبدو أن الحتميات المفروضة من طرف النشاطات البشرية غير قابلة للمراقبة أحيانا وانعكاسها على النظام البيئي غير متوقعة، فالغابات الطبيعية المستثمرة تعود على قضايا مشابهة بمقاييس زمنية جداً مهمة وفي الزراعة يسبب تطور النشاط اثار تفاعلية لا يمكن التحكم فيها جيداً رغم كونها قابلة للخفض، فتصنيع طرق الإنتاج الزراعي يتم مقابل آثار على الموارد ذات الملكية المحولة مثل: الماء، الغطاء النباتي ..الخ.

رابعاً : مقترحات لمعالجة الاثار السلبية للموارد :

من أهم الاطر المقترحة لتفعيل وعلاج الاثار البيئية السلبية الناتجة عن الاستخدام غير العادل للموارد هي**(مندور واخرون، 2018: 347-348)**:

1. نقل وإعادة توطين المصانع التي تعاني من ضيق المساحة إلى مناطق أخرى مساحة أرضها واسعة وفضاء كالمناطق الاقتصادية الخاصة .
2. ضرورة العمل بمبدأ التنويع الصناعي لتجنب مخاطر كساد الصناعة.
3. تقديم التسهيلات للمستثمرين الجدد وتوفير خدمة الشباك الواحد لهم حتى يتسنى لهم إنجاز طلباتهم في أسرع وقت ممكن.
4. ضرورة الدخول في مفاوضات بين وزارتي النفط والصناعة وبين الشركات المتعاقدة على ضرورة الاهتمام بالموارد التابعة لها حتى تتمكن الحكومة من تعديل الأسعار دون أن تتكبد خسائر فادحة وعليها أن تراعى عند الاتفاق مع شركات جديدة تغير الأسعار العالمية للمعادن وتطورها، علاوة على تغير أسعار العملة.
5. ضرورة التزام الشركات والمصانع بقوانين ولوائح البيئة للحد من مشكلة التلوث البيئي فلابد أن تعالج كل شركة مخلفاتها الصناعية بطرق مختلفة .

خامساً : علاقة الموارد الطبيعية المتجددة بالفقر والأمن الغذائي :

1- استخدام الموارد والفقر: أن أسباب الفقر وأنواعه تتعلق بالموارد ، حيث أن هناك علاقة تشابكية وترابطية بين فقر السكان في البلدان النامية وتوفر الموارد، وتلعب الموارد دور خاص في حياة الفقراء، اذ أن أكثر من 1.3 مليار من السكان مرتبطون بصيد الأسماك، وشجر الغابات والزراعة في عملهم وحصولهم على الدخل، حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2012 وتجد أن 1.3 مليار من سكان العالم فقراء، حيث يعيشون بأقل من 01 دولار في اليوم، ومن جهة أخرى قدرت المنظمة العالمية للتنمية أن 16 مليون شخص يعملون في نطاقات ضيقة أغلب هؤلاء فقراء، أن معظم المؤسسات الإنسانية تربط بين العمليات والتطورات الايكولوجية ووضعية النظام البيئي الذي ينتج لنا متطلبات الحياة ويحافظ عليها (USAID, 2016: 2)(وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية). أن فقراء الريف مرتبطون منطقياً ارتباطاً كبيراً بالموارد الطبيعية مقارنة بغيرهم من سكان العالم، ففي إفريقيا (07 من 10) من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، حيث جل نشاطاتهم تعتمد على الموارد الطبيعية من صيد ومزارع صغيرة الحجم، وأشجار الغابات...إلخ. من هنا نستطيع أن نستنتج أن سكان الريف يعتمدون في معيشتهم وتحصيل دخولهم بصفة كبيرة على الموارد الطبيعية مقارنة بمصادر أخرى للدخول.

2- القيمة البيئية والدخل: طبيعة النظام البيئي له عدة خصائص مما يجعله جذاب ومقبول من حيث أنه مصدر للدخل لفقراء الريف، والموارد البيئية هي مصدر متجدد من حيث سلع النظام البيئي وخدماته وتستطيع أن تكون مصدر من الأصول للمجتمع، حيث يستفيد منها ويتحصل عليها من دخول، وبصفة عامة الفقراء لهم حدود من حيث الوصول إلى المصادر بمقابل الفقراء نجد أغنياء السكان يستعملون الموارد الطبيعية بطرق مختلفة حيث يتحصلون على دخولهم من موارد أخرى وبطرق مختلفة غير الموارد الطبيعية عكس الفقراء الذين يتحصلون على دخولهم بنسبة كبيرة على استخدام هذه الموارد الطبيعية.

معظم الدراسات بينت أن نشاطات صغيرة الحجم في قطاع الغابات واصطياد الأسماك والفلاحة وتربية المواشي تساهم من 15% إلى 70% في دخول السكان الريفيين وبوجود إرادة سياسية قوية تستطيع مراقبة الأغنياء في استغلالهم للموارد الطبيعية، حيث أنه بدون أجور ودخول فقراء الريف لا يجدون خيرات أخرى في عدم تبعيتهم للموارد الطبيعية حيث تعد مورد مشترك للجميع وهي الغذاء والتدفئة والعلاج ...الخ(USAID, 2016 3:) بأقل حساسية للخطر الاغنياء يستطيعون الاختيار والتركيز في نشاطاتهم على شيئين هما تربية الماشية والزراعة لكي يعظموا استثماراتهم، بينما الفقراء غالبا ما يبنون إستراتيجية معيشتهم بممارسة نشاطات مختلفة ومتنوعة وهذا باختيارهم الصيد والنقش على الخشب وجمع الحطب للتدفئة ... الخ، بإتباعهم إستراتيجية التخفيض والحد من الخطر.

3- التداخل بين الفقر واستخدام الموارد: هناك عدة آراء التي ترى أن هناك ارتباط وثيق بين إدارة الموارد والفقر، بعض الآراء ترى أن النمو السكاني يؤثر سلبا على محدودية الموارد بأستعمال الوسائل التقنية وما لها من آثار على الموارد، الملاحظون في هذا المجال والحكومات ترى غالباً أن الفقر هو جزء من مشاكل الموارد، وهو سبب قطع الأشجار وتدهور المنظر الجمالي وتناقص الحياة البرية، فالأشخاص الفقراء لا يستطيعون جمع الثروة من هذه الموارد وبالتالي يزيدون من استغلالها وتدمير بيئتهم، وبالتالي هناك علاقة بين النمو السكاني وحدود النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة للتدهور النوعي للبيئة واستنزاف الموارد، حيث تكون نتيجته في المدى البعيد هو الحد من المواد الغذائية الاستهلاكية، الصحة والأمن

الغذائي، هذه النظرة تفترض أن الفقر يقودنا إلى حلقة كبيرة من التدهور البيئي وزيادة أكبر للفقر بينما الرأي الأخر يرى أن النمو السكاني هو أحد أسباب التوسع الاقتصادي حيث أن التكنولوجية والاختراعات تزيد من الثروة وتنظيم أفضل للموارد. هذه الأبحاث رأت أنه هناك عدة أسباب للتدهور البيئي، بترتيب هذه الأسباب نجد أن السبب الأول هو الفساد في المؤسسات المحلية أن الترابط بين الفقر والبيئة يساهم في تطوير وتنمية الأصول القاعدية لتخفيض الفقر .

أوردت المنظمة العالمية للموارد (WRI) عدد من المراحل لسلامة جيدة للأصول البيئية من أجل تخفيض الفقر وهي الاتية:

- نظام بيئي موجه مع دخول بيئية: التركيز على مقاربة النظام البيئي وقيمة خدمات النظام البيئي كمصدر لدخول الفقراء.
- استدامة الدخل في كل الأوقات: الأخذ بمقاربة المدة الطويلة وأخذ الأسباب والنتائج المرجوة لتطوير الزراعة وصيد الأسماك وقطاع الغابات، الحيازة والوصول إلى الموارد وهو التركيز على الحيازة وامتلاك الأراضي من أجل تخفيض الفقر.
- اللامركزية وتسيير الموارد الطبيعية عن طريق قاعدة الجمعيات: منح المسؤولية في تسيير الموارد الطبيعية للسلطة الكفاءة المحلية والجمعيات.
- المشاركة، الخيارات الصحيحة والمساواة بين الجنسين: بالأخذ بإستراتيجية المشاركة الواسعة ومن القاعدة للمجتمع المدني والتركيز على الحرية الحقوق والاتفاق في اختيار الجماعات المحلية للنموذج الاقتصادي في علمية التنمية.
- المراقبة البيئية: وضع مخطط لمراقبة الشروط البيئية لقياس النمو الاقتصادي الناجم عن طريق الدخول البيئية.
- الغايات، المؤشرات والتقديرات : الفقراء والبيئة مؤشران لتقييم الانجازات والوصول إلى تسيير فاعل وكفوء.

4- استخدام الموارد والامن الغذائي: في بداية ثلاثينيات القرن الماضي، انتشر الفقر بشكل عريض واللاأمن الغذائي والتدهور البيئي مما سبب بؤس وشقاء لسكان الريف بصفة خاصة، وحدوث عدم استقرار في الاقتصاديات الوطنية وفي المجال الايكولوجي وباستمرار هذه الظروف وعدم وجود العلاج سوف يصبح وضع سكان الريف في العالم في حالة سيئة جداً، إذ أن المنظمة الدولية لسياسات بحوث الغذاء (IFPRI) أقرت أنه لإحداث التنمية المطلوبة وتلافي الأخطار السابقة فأن كل إنسان في العالم يستطيع الوصول إلى موارد للحصول على الغذاء اللازم للاستدامة الصحية والإنتاجية من أجل الحياة، إذ بانعدام سوء التغذية وبوجود منظمات تغذية ذات كفاءة وفاعلية وتخفيض تكلفة قيمة الغذاء وتبني سياسات زراعية تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة والتسيير الفعال للمواد الطبيعية كأولوية **(Per et al, 2017: 2)**، وأنه وبقرارات وإجراءات خاصة وقوية تستطيع الدول أن تحقق الظروف الملائمة والمواتية لتحقيق هذه النظرة ثم أنه هناك تحديات جمة لضمان الأمن الغذائي واستدامة الموارد هي كالتالي:

- الانتشار الواسع والسريع للفقر وعدم كفاءة الموارد البشرية للتنمية، وبالتالي تحد من قدرة السكان على النمو السليم والطبيعي وشراء الأغذية الضرورية.
- النمو السكاني الكبير في الدول النامية وخاصة في المناطق الحضرية مما نجم عنه زيادة الطلب على الغذاء.

- تخلف كبير للاستثمار في البحوث الزراعية في الدول النامية، وعدم ملائمة الطرق المستعملة في الوصول إلى استعمال المدخلات في الزراعة، كالمياه والخصوبة والموارد الكيمائية، الطاقة، البحوث والتكنولوجيا التي تؤدي إلى تخلف ونقص المحاصيل في أراضي صالحة للزراعة حيث تنخفض مردوديتها، وتقلبات في أراضي أقل مردودية.
- التدهور في الموارد الطبيعية مثل: التربة، الغابات، الأسماك، والمياه التي تحد من القدرة على الإنتاج.
- عدم فاعلية نظام السوق المتبع وتخلف البنية التحتية تؤدي إلى التقلص من إمكانية وقدرات حكومات الدول للقيام بالتنمية وتحسين الطرق والآليات المناسبة.
- عدم كفاءة ترقية الموارد بالاستثمار والحفاظ عليها في أن واحد، وانخفاض المساعدات الدولية مما يؤدي إلى كبح النمو الاقتصادي والتنمية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. من خلال الجدول (1) بأنه كانت هناك زيادة للقطاعات الأخرى مقارنةً بقطاع النفط، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق.
2. ضرورة وضع استراتيجية لإدارة استخدام الموارد، مع مراعاة اتباع الاعتبارات الواجبة لنجاح إدارة استخدام الموارد في تحقيق الاهداف الرئيسية المتوخاة .
3. إمكانية دعم المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي، والتنسيق بينها وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الرائدة .
4. إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد للدخل 100 % وهو النفط .
5. بإمكان الاقتصاد العراقي أن يعتمد على مصادر متعددة للدخل ومن أبرز المصادر التي بالإمكان أن يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في سبيل إنعاشه هي: المنافذ الحدودية، الضرائب، الزراعة، الصناعة، السياحة لا سيما السياحة الدينية ، وغيرها الكثير والكثير من المصادر.
6. مر الاقتصاد العراقي بمنعطفات ومراحل كثيرة ، اذ كان في خمسينات وستينات القرن الماضي اقتصاد زراعي، ومن ثم تحول بعدها إلى اقتصاد زراعي صناعي ومن ثم جاءت الحروب والحصار الاقتصادي الجائر ومن صم تغيير للنظام السياسي في عام 2003 والان هو اقتصاد ريعي(معتمد على النفط فقط) .
7. بالإمكان استخدام الموارد الطبيعية بشكل افضل من أجل إنعاش الاقتصاد العراقي .

ثانياً: التوصيات

1. من خلال الجدول(2) والشكل (1) نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة هي ايرادات نفطية، اما الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى تكاد لا تشكل الا نسبة ضئيلة جداً، لذلك يجب الاهتمام بالإيرادات غير النفطية واعطائها الأولوية القصوى وأن نجعلها من الأهمية بمكان .

2. ضـرورة حتمية على الاقتصـاد العراقي أن لا يكون اقتصـاد ريعي 100 % اي يجب أن لا يكون اقتصـاد يعتمد على مصـدر واحد لواردات الدولة كما هو حالنا اذ اقتصـادنا يعتمد 100 % على النفط وهذه مشـكلة يجب أن تعالج وأن يضع لها حل .
3. الاسـتفادة قدر الإمكان من المنظمات الدولية في تنمية لمناطق التي تعاني من ضـعف مردودها الاقتصـادي، وبالأخص البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي للتنمية .. الخ، من خلال اطلاق مشاريع تراعي شروط المنظمات اعلاه، من أجل الاستفادة من تلك الهبات.
4. الاسـتنارة والاسـترشـاد بدول المنطقة كلع سـبيل المثال(دولة الامارات العربية المتحدة، وكذلك المملكة العربية السعودية) كيف تحولت من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يعتمد على مصادر متعددة لواردات الدولة.
5. يجب الاستغلال الأمثل والاستثمار الافضل للموارد المتاحة وبما ينسجم مع التوجهات الاقليمية والدولية في الحفاظ على البيئة .
6. وضع القوانين والانظمة واللوائح والتعليمات التي تصب بأتجاه الحفاظ على الموارد وعدم هدرها.
7. تدريب الموارد البشرية بأتجاه الإدارة الحكيمه والمثلى في استخدام الموارد المتوفرة .
8. العمل على نقل الخبرات والتجارب والتقنيات التي تسـاعد على إدارة اسـتخدام الموارد والاسـتفادة منها، وذلك بالتعاون مع الهيئات الاقليمية والمنظمات الدولية.
9. عمل دورات تدريبية وورش عمل وندوات فضـلاً عن المؤتمرات للموارد البشـرية من أجل بيان كيفية التعامل مع الموارد وحسن استخدامها واستغلالها .

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية

1- البكري، جواد كاظم، بلا تاريخ، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصادات العربية الاقتصاد العراقي أنموذجاً، بحث على الشبكة العنكبوتية للمعلومات .

2- الشراح، رمضان على، 2009، الأزمات المالية العالمية (أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت)، الملتقى الدولي لآفاق الاستثمار – الدورة الثالثة، الكويت .

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،2009، تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية(انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية)، الدورة الرابعة – البند 5 (ب) ، بيروت .

4- رياض، طالبي، 2011، التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

5- صالح، سحر سعيد،2018، أثر الوفرة النسبية للموارد الطبيعية على الاستثمار الخاص في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال/ جامعة حلوان.

6- طالب، زياد عزالدين طه، 2020، العلاقة التضادية بين الهشاشة المالية والحيز المالي وانعكاسها على تمويل الموازنة العامة في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد .

7- عبد الحسن، هشام جعفر، 2014، أثر السياحة البيئية في تنمية الموارد الطبيعية السياحية: دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد،كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، العدد100 .

8- لاشين، عبد العزيز سمير أمين، 2017، دور الموارد الطبيعية في تنمية سنغافورة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية/ جامعة الزقازيق.

9- مندور، أحمد فؤاد وابو النيل، ناجا عبد الحميد وابراهيم، أحمد حمدى محمد، 2018، إطار مقترح لتفعيل وعلاج الآثار البيئية السلبية الناتجة عن سوء استخدام الموارد الاقتصادية البيئية: دراسة حالة محافظة السويس، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس، المجلد 42، العدد 2 .

10- ناصر، محمد نصر محمد،2016، أثر الموارد الطبيعية والبشرية على السياحة في كوريا، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية/ جامعة الزقازيق.

11- ياسر، صالح، 2013، النظام الريعي وبناء الديمقراطية (الثنائية المستحيلة – حالة العراق) ، ورقة سياسات ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، مكتب الأردن والعراق ، بغداد – العراق .

ثانياً: المصادر الأجنبية

1 – Per, P., RAJUL, A. & Pandya, L., 2017, Food security and sustainable use of natural resources, International Food Policy Research Institute, Washington, USA .